

عصرنة الإستثمار الفلاحي مؤشر لخلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.

Modernization of agricultural investment is an indicator of wealth creation and economic growth in Algeria.

آسيا رحاحلة*

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)، assiarehahla@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/02

تاريخ القبول: 2025/01/11

تاريخ الاستلام: 2024/09/13

الملخص

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة والرئيسية في البلدان الاقتصادية والجزائر تبنت هذا القطاع وأولت له أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، لذلك استدعى ذلك استحداث أساليب جديدة لتسهيل الإجراءات على المستثمرين الفلاحين و عصرنة هذا القطاع، فالفلاحة لا طالما عدت من القطاعات الاستراتيجية للدولة، اذ كان البعد الاقتصادي لعقار الفلاحي يبدو واضحا في كون الأراضي الفلاحية مصدرا للثروة الغذائية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فالزراعة هي المحرك الرئيسي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار - القطاع الفلاحي - الاقتصاد الوطني - التشريع الجزائري - العصرنة.

Abstract:

The farmer is considered the maker of the new day and the leader in the economic countries in various countries and visitors have adopted this and given it great importance in recent years therefore to this modernity new technologies have been invented to facilitate the establishment of agricultural investors and the modernization of this sector agriculture has always returned from the strategic strategy for ears the economic construction of real estate appears to be agricultural lands are a source of food wealth and emergence in the national economy therefore self –sufficiency agriculture is the main engine for driving comprehensive economic development.

Keywords: Investment; Peasant sausage; National economy; Algerian law; Modernization.

مقدمة:

لطالما كانت الفلاحة العصب الحساس في الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث عرفت عدة تحولات منذ عهد الإصلاحات في الجزائر، فالجزائر عانت من أزمات متعددة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولذلك حاولت تنفيذ مخططات تنموية متعاقبة في مجال القطاع الفلاحي الذي لا طالما أعتبر من القطاعات ذات الأولوية التي تسعى من أجل ترجيحها الممول الأول للنتائج القومي المحلي، إلا أن هذا القطاع في الجزائر إتسم بالقصور، من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى إصلاح هذا القطاع والنهوض به من أجل الوصول إلى المبتغى، وذلك بابتكار مناهج حديثة ومتطورة وإدراج تكنولوجيا حديثة في هذا المجال وإيجاد حلول فعالة وناجعة للعوائق التي تقف كحجر عثرة في سبيل النهوض بهذا القطاع.

أهمية البحث

إن أي موضوع يخص القطاع الفلاحي في الجزائر هو من مواضيع الساعة، لأن الفلاحة هي أساس إزدهار اقتصاد أي دولة وسبب رقيها ورفاهية شعبها، لذلك إستدعى الأمر منا البحث في هذا الموضوع، كذلك التطورات المتزامنة في إستعمال التكنولوجيا لتطوير هذا القطاع يجعل منا نبحت في مدى فعالية هذه المستجدات التكنولوجية للنهوض بهذا القطاع.

أهداف البحث

- إن الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالقطاع الفلاحي وتبيان أساليب تطور الفلاحة الجزائرية في السنوات الأخيرة.
 - معرفة القوانين التي عزز المشرع الجزائري بها هذا القطاع، من أجل التشجيع على الاستثمار الفلاحي، بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي .
 - تبيان مدى أهمية الاستثمار في المجال الفلاحي للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- وفي هذا الصدد يمكن إدراج الإشكالية التالية: ما هي القواعد المستحدثة في مجال الاستثمار الفلاحي، و التي تجعلها ملائمة مع تحقيق التنمية في هذا القطاع من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي ؟

المنهج المتبع للبحث

تقتضي الإجابة على هذه الإشكالية إتباع منهج وصفي تحليلي، وذلك من أجل التعرف على الاستثمار الفلاحي، وتبيان أهميته في الجزائر وضرورة تطويره والمعوقات التي تحول دون ذلك والحلول المنتهجة لإصلاحه، والوسائل المستحثة لتحديثه، ولهذا عاجلنا هذا الموضوع وفق التقسيم التالي:

المحور الأول: الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر

المحور الثاني: ضرورة تحديث القطاع الفلاحي الجزائري

المحور الأول: الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر

أولت دول العالم على إختلافها أهمية للاستثمار في القطاع الفلاحي، لأن الدولة التي تحقق إكتفاءها الغذائي محليا تعتبر دولة قوية، فالفلاحة حتى تنجح لا بد من أن يجتمع فيها مقومات طبيعية محفزة وأخرى بشرية لها القدرة والرغبة على الاستثمار في هذا القطاع.

أولا : مفهوم الاستثمار الفلاحي

1- تعريف الاستثمار الفلاحي

يعد الاستثمار الفلاحي من الاستثمارات المنتجة، و يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول و سلع إنتاجية (كالأراضي....)، ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل عائد ممكن وهذا مبتغى المستثمر فالهدف الأسمى هو تحقيق الربح الوفير.¹

2- خصائص الاستثمار الفلاحي

يتميز الاستثمار في المجال الفلاحي بالعديد من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى يمكن حصرها فيما يلي :

- إختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية .
- خضوع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية .
- تكون الدورة المالية في الزراعة دورة طويلة نوعا ما، لا يمكن للمستثمر الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.
- وجود عنصر المخاطرة وهذا بسبب دخول العوامل الطبيعية و التغيرات المناخية .
- صعوبة التمويل الزراعي وهذا راجع لقلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.²

3- أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي

للقطاع الفلاحي فائدة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال :

- توفير الاحتياجات والمتطلبات الغذائية .
- توفير المواد الغذائية يستدعي توفير العملة الصعبة.
- تحقيق النمو في القطاعات المختلفة كالقطاع الصناعي مثلا.
- ترقية مجال الصناعات الغذائية .
- تقليص أو سد الفجوة الغذائية .

- إضافة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي فالأمن الغذائي هو : « قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم » أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لابد على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى، إلى معالجة كل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.³
- كذلك يساهم القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية، فالصادرات هي من مصادر تنوع الدخل، حيث يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق الانضمام والمشاركة في التجارة الخارجية عن طريق الاهتمام بتصدير واستيراد هذه المنتجات.⁴
- للقطاع الفلاحي دور كبير في التخفيف من البطالة وتوفير مناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي 29 ٪ من إجمالي عدد السكان وهذا في سنة 2015، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن الملاحظ أن نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي، أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9 ٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع، وهذا ما يعرف بالنزوح الريفي البطالة المنقعة البطالة الموسمية وأن النسبة الأكبر من يد العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة حسب المواسم.⁵
- رغم الأهمية الكبيرة التي يحققها القطاع الفلاحي إلا أن الجزائر لا تزال تعتمد على استيراد العديد من المنتجات الفلاحية من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي للمستهلكين، ويعود هذا إلى سوء تسيير هذا القطاع، فالدولة التي تستورد منتج بإمكانها إنتاجه على أقلها هي دولة ضعيفة اقتصاديا .

ثانيا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تولي إهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال توفير أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تحرص على توفير متطلبات الشعب، وتسعى لتحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن القول أنه و مهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة، فمن المفروض أن يحضرا القطاع الزراعي بأهمية معتبرة بإعتباره القطاع الذي يؤثر بدرجة كبيرة في القطاعات الأخرى، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل في باقي القطاعات.⁶

ففي الجزائر تشكل الفلاحة قطاعا إستراتيجيا حساسا، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب كالقمح والشعير، التي تغطي نسبة 45 ٪ من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والبقول، والمعروف أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر تأثرا كبيرا بالتقلبات المناخية، مما يجعله يتقلب من سنة لأخرى، وعليه فإن الإنتاج الزراعي في السنوات الماضية وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك الأمر الذي إستوجب إستيراد كميات كبيرة من هذه المنتوجات ⁷.

فرغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها :

1- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

-التقليص العمدي من طرف الإنسان :

وهي تشمل مجموعة أعمال التحريف، والتوير والبناء على الأراضي الزراعية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للفلاحة.

- إنتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح :

إن إرتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح، وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصوبة التربة ويضر بالنباتات التي تنمو على سطحها.

- التصحر :

إن ظاهرة التصحر من الظواهر الطبيعية التي تشكل خطرا فعليا على القطاع الفلاحي ⁸.

2- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

- نقص العمالة الزراعية المدربة :

إن نجاح القطاع الفلاحي يتطلب توفر اليد العاملة وهذا لا يمكن إستيعاده نتيجة الكثافة السكانية المتزايدة باستمرار، إلا أن هذا لا يكفي بل يستدعي أيضا اعتبارات أخرى تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب والتكوين، لأن المشروعات الاستثمارية الفلاحية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي، وهذا يعد إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع إستثماري فلاحي .

- إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي :

إن ظاهرة الأمية هي العقبة الأكبر و القاسم المشترك بين كل الدول النامية أو الدول التي هي في إطار النمو، فانتشار الأمية في المجتمعات يعد من بين الأخطار التي تعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات ⁹.

-3- مشاكل أخرى

- مشكل العقار الفلاحي :

من بين المشاكل التي تعرقل النهوض بالقطاع الفلاحي هي مشكلة العقار الفلاحي حيث أن التسيير السيء وعدم إتباع سياسة واضحة في هذا المجال يقف عقبة في وجه تطور التنمية الفلاحية، وقد ظهر هذا المشكل منذ الاستقلال حيث لجأت الحكومة الجزائرية آنذاك إلى إستخدام الأراضي الفلاحية، بتوزيعها على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم في فترة الاستعمار، وبالرغم من أن الدولة كانت المسير الوحيد للقطاع التسيير الذاتي، وبالرغم من التعديلات التي عرفها الإطار القانوني للأشكال التنظيمية للعقار الفلاحي، ورغم الإمكانات المادية أو البشرية المسخرة من طرف الدولة والمدعمة، فإنها لم تستطع الزيادة في المساحة المزروعة أو القابلة للزراعة، ولا تزال مشاكل تعيق ميدان التسيير والإنتاج حيث تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي والمحددة في القانون 08-16 إلى:¹⁰

محاولة إستغلال الأراضي الفلاحية وفق نمط معين.

تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي .

ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع.

تحديد الشروط المطبقة على الأراضي المستغلة للرعي.

- مشكل تتعلق باستغلال المياه :

تبلغ مساحة الجزائر 2.4 مليون / كلم مربع إلا أن 90 ٪ منها عبارة عن صحراء تكاد تنعدم فيها المياه نتيجة قلة تساقط الأمطار، وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحنى الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة.¹¹

كما أن المساحة المروية لم تزد منذ الاستقلال إلا بوتيرة 4000 هكتار في السنة، وهي لا تتجاوز اليوم ال 200 إلى 300000 هكتار بالكاد 3 ٪ من المساحة الزراعية الإجمالية من أجل مساحة مروية 1.5 مليار في الشمال، و 300000 هكتار في الصحراء، فالجزائر تحمل رقما قياسيا لا تحسد عليه كونهما البلد الوحيد من منطقة جنوب المتوسط التي الري فيها أقل تطورا ونموا على مدار ال 50 سنة الأخيرة، إضافة إلى أن الأراضي الزراعية SAU الحالية تتعرض لسلسلة من ظواهر تدهور التربة كالتصحّر، إزالة الغابات الرعي المفرط والجائر، التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.¹²

فالجزائر تعتبر من الدول المحدودة الموارد المائية و السيئة التوزيع حيث توزع هذه الموارد بطريقة غير عادلة، وقد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب التلوث والجفاف وسوء التسيير، وللتذكير فان حصة الفرد الجزائري من المياه سنويا أقل من 600 م³ مربع، وعليه فان الجزائر تقع في خانة الدول الفقيرة بالموارد المائية، فالبنك الدولي يحدد عتبة 1000 م³ مكعب للفرد سنويا، وتزداد مشكلة نقص المياه في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف

على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي تعاني من قلة الأمطار مما يهدد بتناقص الموارد، في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو المتزايد للسكان وتنامي القطاعات الاقتصادية.

- مشاكل التمويل الفلاحي:

التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من طرائق التمويل الأخرى، لانعدام الضمانات الكافية للحصول على منتج وفير يسد كل النفقات ويعود ذلك إلى طبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أن هناك عوامل مؤثرة داخلية، وأخرى بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويمكن حصر هذه المشاكل في مشكل عدم السداد، مشكل عدم السيولة، مشكل سعر الفائدة، ومشكل سعر الصرف.¹³

- مشكلة تسويق المنتجات الفلاحية :

- إن التسويق الزراعي من أهم المراحل التي تأتي بعد الإنتاج، فلولا التسويق المنظم لكان هناك فوضى وعدم استقرار السوق مما يتسبب في زيادة الفجوة الغذائية بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وعليه فإن التسويق الزراعي الناجح يتطلب وجود عدة وظائف كالبيع والشراء والفرز والتغليف والتدريج والمعايرة... الخ ، و الجزائر تملك مؤهلات التسويق الزراعي المعاصر كالأجهزة الإدارية (الدواوين ، الغرف الزراعية ...)، وسائل النقل، الأسواق، غير أن هذا لا يمنع من وجود بعض المشاكل التي تعرقل تطوره ونجاحه.¹⁴ ومن بين هذه العراقيل نجد:

- إفتقاد البنية التحتية الأساسية و الإدارية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي غير مرفوقة بسياسة تخطيط لأسواق الجملة، وهناك إنعدام لإدارة تقوم بعمليات المراقبة وتسجيل السلع المعروضة والمباعة.

- العديد من الأسواق في الولايات الصحراوية غير منظمة، بالإضافة إلى وجود نقص واضح في المعدات والبنية التحتية كالماء الشروب، الصرف الصحي والكهرباء و وجود العديد من الأسواق الفوضوية الغير قانونية، و التي يقوم المزارعين بإنشائها دون تدخل السلطات .

- غياب المخازن وغرف التبريد مما يدفع المزارعين في أغلب الأحيان إلى اللجوء لبيع منتجاتهم بسعر منخفض، وذلك من أجل تفادي تعرضها للتلف خاصة في فصل الصيف.

- عدم إنتظام وتعاون المزارعين من أجل القيام بعملية التسويق، بالرغم من أن التعاون فيما بينهم يمكن أن يساعد على تحسين عمليات بيع منتجاتهم.¹⁵

- هناك العديد من الأمور المعيقة لتصدير المنتجات الزراعية بالجزائر، إذ نجد في الطليعة الجودة، التي على المصدر ضمانها قبل دخولها للأسواق الخارجية، وهذا ما يحتم عليه معرفة المعايير الدولية للجودة وكذلك مراعاتها، علما أن معايير الجودة للسوق الأوربي تختلف عن السوق الأمريكي.¹⁶

- المضاربة في السوق

تعد جريمة المضاربة غير المشروعة من بين أهم الجرائم الاقتصادية التي تقع على المال، وتؤثر سلبا على استقرار السوق وانتظامه وعلى ثقة المتعاملين وعلى اقتصاد الدولة ككل، فضلا على مساسها بمصلحة المستهلك، الأمر الذي إستوجب معه تدخل المشرع الجزائري لمكافحة هذه الجريمة¹⁷

وقد صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بيان يقضي بإعلام المواطنين بصفة مستمرة بأسعار المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وهذا بالتنسيق مع وزارة التجارة .

- قلة الاستثمارات في مجال القطاع الفلاحي

لم تولي الدولة الجزائرية إعطاء حصة معتبرة للقطاع الفلاحي والزراعي من إجمالي الاستثمارات فتميز الاستثمار في هذا القطاع بضآلة خاصة في السنوات الماضية، إضافة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام، فالزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية، تحتاج إلى إستثمارات رأسمالية ومعرفية مكثفة، وفي هذا الإطار ظل القطاع الزراعي يعاني من عدة معوقات في ظل إنعدام الموضوعية في معايير توزيع القروض على الفلاحين.¹⁸

لكن الجزائر سرعان ما تداركت هذا الأمر عندما إتخذت سياسة التدرج كمنهج لتذليل العراقيل التي شملت جميع الشعب الفلاحية، كما أن مخطط الحكومة الهادف لجعل هذا القطاع محركا أساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية والقانونية والتحفيزية لفائدة الفلاحين والموالين والمستثمرين لتنمية القطاع الفلاحي على جميع الأصعدة، من خلال توسيع المساحات المرورية وزيادة الإنتاج والإنتاجية وترشيد استخدام الأراضي الزراعية والريفية في المناطق الجبلية والسهبية والاهتمام بالزراعة الرعوية.

فقد وسعت الدولة الجزائرية طريق التنمية الفلاحية من خلال الترويج للاستثمار بالمناطق الصحراوية من خلال إعداد برامج توسيع المناطق ذات القدرات العالية، حيث تم إنشاء الديوان الوطني للتنمية الزراعية للأراضي الصحراوية، هذا الديوان الذي أعطى دفعا للاستثمار بالجنوب حيث يتكفل هذا الديوان بتوزيع الأراضي على المستثمرين بالجنوب، لكن الواقع أظهر أن قلة قليلة من الفلاحين لديهم الرغبة في الاستثمار بالصحراء، فالفلاحة بالجنوب هي فلاحة محتشمة وتقتصر على بعض المناطق فقط كأدرار و ورقلة وواد سوف .. ولهذا لا بد من البحث عن أسباب عزوف المستثمر عن الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجنوب، رغم العائدات الكبيرة التي يحققها هذا القطاع لو تم استثماره بهذه المناطق بالشكل المطلوب، ولعل أهم أسباب عزوف الشباب عن الاستثمار بالجنوب، هو العديد من الصعوبات كالمناخ الصحراوي الحار، و مشكل الطرقات وبعد المسافات، إضافة إلى قلة المياه وقلة الكهرباء بهذه المناطق، فالفلاحة بدون هذين الموردين (الماء والكهرباء) غير ممكنة، وقد عولج مشكل المياه تدريجيا ببعض الحلول الحديثة، من خلال وضع مخطط توزيع المياه بهذه المناطق عن طريق تقنية السقي الحديثة كطريقة السقي بالتقطير والرش المحوري، لكن هذا لا يكفي لان طبيعة هذه المناطق ومناخها الصحراوي، يتطلب كميات كبيرة من المياه الأمر الذي يستدعي من الدولة الجزائرية بناء الكثير من السدود من أجل سد إحتياجات الفلاحين للمياه لسقي المحاصيل الزراعية.

خلاصة القول أن الاستثمار في القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الغذائي من الإنتاج الوطني هو مبتغى كل دولة، وتعبير عن قوتها وإرادتها الفعلية، لهذا تسعى كل الدول إلى تطوير هذا القطاع وتحديثه بابتكار أساليب جديدة وفعالة للنهوض بهذا القطاع وإيجاد حلول لكل العوائق التي لطالما قلصت من مردودية هذا القطاع.

فالاستثمار الفلاحي المتطور يحقق الثروة و يجعلنا في غننا عن الاستيراد المكثف للمنتجات الفلاحية لتوفر إمكانية إنتاجها محليا لو تواجدت الهياكل المساعدة على ذلك، لهذا على الدولة الجزائرية التوسيع في المساحات الزراعية التي أنتهكت أغلبها في البنائات العمرانية، وإستصلاح الأراضي الصحراوية وتشجيع الشباب على الهجرة إلى الصحراء بتقديم تحفيزات مغرية، ومساعدات مالية، وتوفير الإمكانيات المناسبة من أجل إستغلال الطاقات الشبابية في المجال الفلاحي بالجنوب، لان الزراعة بالجنوب الجزائري جد محتشمة، رغم شساعة صحرائنا وإمكانية استصلاحها لو توافرت المعدات المتطورة لذلك، فلو أستغلنا على الوجه المطلوب لقدمت ثروة غذائية طائلة تحقق لنا الإكتفاء الذاتي وتمكنا من الولوج إلى الأسواق العالمية عن طريق تصدير الفائض من منتجاتنا .

المحور الثاني: ضرورة تحديث القطاع الفلاحي الجزائري

يستدعي القطاع الفلاحي الجزائري ضرورة تحديثه وتطويره حسب متطلبات العصر، حتى يسهل الاستثمار في هذا المجال من أجل الحصول على عائد معتبر يغني الدولة على الاستيراد من الخارج، ولهذا سنتعرف على الإطار المؤسسي لهذا القطاع بالجزائر، ثم نرجع إلى العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي.

أولا: الجانب المؤسسي لتحديث القطاع الفلاحي بالجزائر

إن العائدات الجيدة للقطاع الفلاحي لا تظهر إلا إذا تكاثفت الجهود من أجل النهوض بهذا القطاع لأن تحقيق الثروة عن طريق الفلاحة، تتحقق بتحديث هذا القطاع وإدراج الميدان الفلاحي ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا ما من شأنه التخفيف من الاعتماد على قطاع المحروقات، لأنه مهما طال الزمن فسبأتي يوم يقل فيه هذا المورد أو ينعدم، فيحتاج العالم مصدرا آخر يعوضهم عن المصدر الذي فقد، ولهذا تكاثفت الجهود من أجل البحث عن وسائل أخرى للطاقة المتجددة، والتطورات المتلاحقة ساعدت على ذلك وبدأت تظهر وسائل أخرى تغني عن النفط، ولهذا إستدعى الأمر بالدول الربعية إلى إيجاد حلول مادية وتصحيح المنظومة القانونية وفق التطورات المتزامنة، وقد ظهر ذلك جليا من خلال تعاقب القوانين التي من شأنها إصلاح القطاع الفلاحي بدا من القانون 83-18¹⁹ والذي منح للفلاحين حق حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، و الغاية من ذلك تشجيع الشباب على الاستثمار في الأراضي الصحراوية بعد إستصلاحها، تلاها القانون رقم 87-19²⁰ الذي ميز بين الأراضي الفلاحية الخاصة والأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية، كما بين حقوق وواجبات الفلاحين المنتجين و دعم هذا القطاع من خلال القوانين التوجيهية التي صدرت في هذا المجال كالقانون 90-25²¹ الذي يتضمن التوجيه العقاري، والقانون 08-16²² الذي تضمن التوجيه الفلاحي والذي يعد البداية لتصحيح ما إكتشفته القوانين السابقة و أغفلت عنه، حيث يعد بداية رؤية جديدة لهذا القطاع، وهذا ما أقرته المادة 01 من هذا القانون، والتي حددت عناصر توجيه الفلاحة الوطنية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي للدولة، والتشجيع على المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، كما حث القانون التوجيهي 08-16 في

المادة 02 منه على المحافظة على القدرات الانتاجية، وخلق جو المنافسة الشرعية في إطار الإنتاج، و المحافظة على الأراضي الفلاحية والاستعمال الرشيد للمياه المخصصة لهذا القطاع، و وضع إطار قانوني يحمي هذا القطاع، بما يساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما كرس هذا القانون مبدأ دعم الدولة للمستثمر من اجل تحقيق التنمية الفلاحية النباتية والحيوانية ثم تلى ذلك تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بموجب القانون رقم 10-23²³، حيث تم إعطاء حق إمتياز للمستثمر لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، من أجل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا الأملاك السطحية الملحقة بالمستثمرة من مباني و أغراس ومنشات الري...الخ، وقد رسخت الدولة الجزائرية ذلك سنة 2011 وهذا من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2001 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والذي تم تعديله بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وقد كان السعي من وراء هذا المنشور هو تسهيل الإجراءات كإنشاء شبك موحد يجمع فيه ملفات المستثمرين في القطاع الفلاحي، وهذا للحد من البيروقراطية وصعوبة التنقل بين المصالح الفلاحية، وتكثيف الجهود و الحث على الاستثمار في هذا القطاع، كذلك الأمر المتعلق بتسهيل الإجراءات عن طريق الرقمنة التي سهلت على الفلاحين معرفة كل الأمور عن القطاع من منازلهم عن طريق الانترنت و استعمال الحاسوب والهواتف الذكية، فكان من ذلك تسهيل عملية ترشح المستثمرين الفلاحين عن طريق المنصة الرقمية للحصول على أراضي فلاحية، والتي منحتها الدولة للفلاحين بطريق الامتياز، كذلك دعمت الدولة المستثمرين في الجنوب عن طريق فتح وعاء عقاري يشجع على الاستثمار في الزراعات الإستراتيجية بصحرائنا الشاسعة، حيث سهلت هذه المنصة معرفة كل الإجراءات والشروط المتعلقة بالقطاع دون عناء التنقل من أجل تقديم طلبات الاستفادة من هذه الأراضي.

ثانيا: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر الآتية :

- يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح موردا لتجميع رؤوس الأموال التي تعد ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وجلب الثروة، وهذا من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال خلق ثقافة فلاحية، وتكوين الفلاحين والإطارات الاختصاصيين وتشجيع الشباب وتحفيزهم على الاستثمار و العمل في القطاع الفلاحي، إضافة إلى إستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد ذا الجودة العالية، وبالتالي زيادة دخله و أرباحه وهذا من شأنه أن يخلق

لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر فأكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره، سواء أكان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا .

- خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض .
- خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم، مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين، وإلغاء الإحتكار وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية .²⁴
- إهتمام المشرع الجزائري برصد قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض، وتوفر شروط الحفاظ عليها، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز والذي يحث على أن تقوم الدولة بالتكفل في البنية الأساسية كإمداد الطرقات وتوفير النقل والمواصلات الخ .
- إن التطورات المتلاحقة جعل من الفلاحة في عصرنا هذا علمية أكثر منها تقليدية، وبالتالي لابد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي في هذا القطاع، وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح.
- تشخيص المخاطر التي يعاني منها ويواجهها الفلاح، ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد أفضل الأساليب الملائمة للتعامل معها أو تفاديها.
- تشجيع الاستثمار في البحوث الفلاحية، وتكثيف الدورات التكوينية، ودراسة مواضيع البحث الزراعي، و إختيارها على أسس علمية وتوظيف نتائجها.
- التنسيق بين هيئات البحث العلمي وهيئات الإرشاد الزراعي.²⁵
- وقد صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بأن قانون المالية لسنة 2020 المرتقب صدوره أنذاك، تضمن قرارات تحفيزية لجعل قطاع الفلاحة مركزا للأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المنتجات الفلاحية، كاشفا عن إنشاء صندوق خاص لدعم الشباب المبدعين في المجال الفلاحي وهذا يعد تشجيعا على الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- أما بالنسبة لأفاق مناخ الاستثمار الزراعي الذي يدخل في إطار تحسين مناخ الاستثمار ومحيط الأعمال حيث قامت الحكومة بالمساعي التالية :
- إجراء تعديلات على القوانين الاستثمارية بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية، لأجل إستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- إصلاح القطاع البنكي وتعزيز دوره في عملية التنمية.
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وتكريس مبدأ الشفافية، لأجل تسهيل التعرف على الإمكانيات الاستثمارية المتاحة في كل القطاعات .²⁶

إن التعديلات المتتالية للقوانين الفلاحية بالجزائر هو بادرة لاهتمام الدولة الجزائرية بتطوير هذا القطاع وتحديثه وجعله ركيزة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، فكانت هذه القوانين بمثابة إصلاحات لهذا القطاع، إلى جانب ذلك قانون الاستثمار الذي شجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذا المجال.

ثالثا - الرقمنة كأسلوب لإنجاح الاستثمار الفلاحي بالجزائر

إضافة إلى التحفيزات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري للنهوض بهذا القطاع والتعديلات القانونية التي تعاقبت طيلة فترة من الزمن، عمدت الدولة الجزائرية إلى تحديث هذا القطاع عن طريق :

- عصرنة هذه التقنية لنهوض بهذا القطاع، فيشير الواقع والإحصائيات أن الجزائر لازالت في بداياتها نحو رقمنة قطاع الفلاحة، إلا أن بواد رقمنة القطاع تلوح في الأفق خصوصا مع إنطلاق البرنامج الخماسي 2024/2020، والذي يأمل من خلاله إطلاق برنامج خاص، يتضمن رقمنة تطبيقات المعلومات المهنية وتحديث أدوات الإنتاج.²⁷
- كما تم إطلاق منصة توضح نقاط لبيع المحاصيل الزراعية من المنتج إلى المستهلك، حيث تتضمن منصة **Elfirma** DZ معلومات وافية عن 500 نقطة بيع، يمكن لأي مواطن الاطلاع عليها لمعرفة أنواع المنتجات الفلاحية، وقد تم الإطلاق الرسمي والصريح لهذا الموقع من طرف مدير الأنظمة المعلوماتية والإحصائيات والاستشراف بالوزارة والمدير العام للديوان الوطني المهني للخضر واللحوم بمقر الديوان.²⁸

وأخيرا فان الجزائر تحضرا بمتوجات فلاحية و زراعية متنوعة منها مبكرة، فلا بد من رفع الإنتاج وتطويره و عصرنة الوسائل ورسم سياسة وطنية لتصدير المنتج الوطني، والانضمام إلى أسواق علمية، وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي، هذا بالإضافة إلى عدة ثروات لم تستغل بعد إلا بقدر ضئيل جدا تتمثل في تربية المواشي، الدواجن والأسماك وكذا المنتجات البيولوجية، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية علمية وفعالة لتحسين ورفع القدرات المتاحة، وذلك لاسيما عن طريق تشجيع الاستثمار والشراكة في هذه القطاعات وكذا البحوث العلمية وتوظيف نتائجها.²⁹

ومن بين الأمثلة التي أكدت على ظهور بوادر نجاح الفلاحة في الجزائر، هي الفلاحة في ولاية واد سوف، حيث أصبحت المنتوجات الفلاحية الجزائرية تصدر من ولاية واد سوف إلى دولة قطر وبعض الدول الإفريقية، حيث تعد ولاية واد سوف الولاية الوحيدة التي تم تصدير منتجاتها الفلاحية نظرا لوفرتها وجودتها، وعليه فان الاستثمار الفلاحي بهذه المنطقة قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالجزائر، فما بالك لو عممت هذه العملية الفلاحية على باقي أراضينا الصحراوية لكانت دولتنا من أرقى الدول وأغناها.

الخاتمة:

لقد تعددت الدراسات حول موضوع الفلاحة كآلية استثمار و تنمية فعالة، وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها هذا القطاع من تنشيط إقتصاد الدولة و زيادة الدخل القومي، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد حقق هذا القطاع تطورا ملحوظا بداية من سنة 2019 ، حيث كانت هناك زيادة معتبرة للإنتاج الفلاحي وهذا ناتج عن الإصلاحات المتعاقبة التي عرفها هذا القطاع من تحسين مناخ الاستثمار، وإصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالفلاحة، و إعطاء تحفيزات

للاستثمار بكل أريحية في هذا القطاع، غير أن هذه الزيادة لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير إلى الخارج، رغم أن الجزائر تتوفر على كل المؤهلات و الإمكانيات من مناخ مناسب للزراعة وتربة جيدة ومساحة شاسعة، والتي تجعلها من أرقى الدول في هذا القطاع لو أستغلت بالشكل المناسب، لكن رغم كل هذه الإمكانيات لم يحقق هذا القطاع النتائج المرجوة و الاكتفاء الذاتي المطلوب، ولم تستغل هذه الأراضي الشاسعة بالشكل المناسب ولم تصل إلى الناتج المرغوب فيه، لذلك حاولنا في هذا البحث إدراج كفاءات وطرق إصلاح قطاع الفلاحة بالجزائر من خلال إبراز العوائق التي حالت دون الرقي بهذا القطاع، واستحداث أساليب جديدة ومتطورة للزراعة من أجل النهوض بهذا القطاع، وقد توصلنا في الأخير إلى مجموعة من الاقتراحات يمكن سردها كالتالي :

- ضرورة إعتناء بعض التدابير الإستعجالية لدعم القطاع الفلاحي .
- العمل على الإصلاح التدريجي للمنظومة القانونية في مجال القطاع الفلاحي بما يتناسب ومستجدات هذا القطاع .
- تشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي بمنح فرص مغرية للشباب من أجل الاستثمار في هذا القطاع خصوصا بالجنوب الجزائري .
- نشر الوعي بين طائفة الشباب من أجل تشكيل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ضمن قطاع الفلاحة .
- إستحداث وسائل تكنولوجية للفلاحة تساعد الفلاح على الفلاحة وفتح معاهد لتكوين الفلاحين و إرشادهم .
- مبادرة الدولة بمساعدة الفلاح بالدعم والتمويل الفلاحي .
- إنشاء السدود المائية بقدرات إستيعابية كبيرة لتفادي ندرة المياه .
- توفير وسائل الرش بالأدوية من أجل المساعدة على خصوبة التربة بهدف مضاعفة الإنتاج .
- توفير غرق التبريد لحفظ المنتجات قبل مرحلة التوزيع للاستهلاك المحلي أو التصدير للخارج .
- تقديم الدعم وتشجيع الشباب لخلق فرص المنافسة في المجال الفلاحي وهذا ما يساهم حتما في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وخلق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي .
- إيصال الكهرباء لبعض المناطق الصحراوية المعزولة عامل أساسي للتطوير الزراعي .
- العمل على استخدام و تطوير الطاقة البديلة الشمسية التي يمكن الحصول عليها من الصحراء عن طريق الألواح الشمسية .
- توفير الجرارات المتطورة للمساعدة على إستصلاح الأراضي الصحراوية، فالآلات المتطورة تلعب دورا كبيرا في ديناميكية العمل الفلاحي وإتقانه .

قائمة المصادر و المراجع :

1- قائمة المصادر

- القانون 83-18 المؤرخ في 13- أوت-1983 يتعلق بجائزة الملكية العقارية الفلاحية ج ر عدد 34 الصادر في 08 أوت 1983 .
- قانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطني وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .
- القانون 90-25 ، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ، المتضمن التوجيه العقاري ، ج ر عدد 49، الصادرة في 18 نوفمبر 1990 .
- قانون رقم 08-16 ، المؤرخ في 3 أوت 2008 ، يتضمن التوجيه الفلاحي ، ج ر عدد 46 الصادرة بتاريخ 5 أوت 2008 .
- القانون 10-03 ، المؤرخ في 15 أوت 2010 ، الذي يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة ج ر عدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010 .

2- قائمة المراجع

- أحمد باشي ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 2 ، 2003 ،
- أسماء حاجي - ناصر بوعزيز ، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 18 ، سنة 2017.
- اسماعيل عرباجي ، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 7 ، 2012.
- بيدي مدني ، الاعتماد التجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية ، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 المجلد 1 ، العدد ، سنة 2012.
- جميلة سعبيدي ، التسويق الزراعي في الجزائر واقع وأفاق ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6
- حجلة سعيدة حازم، أمال بوسواك، صديقة بن مداني، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر الآليات والسبل، المجة الجزائري للاقتصاد السياسي، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2023.
- ربيع بوعريوة ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017 ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس.
- فريدة عيادي، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57 ، العدد 4 ، 2020 .
- فوزية موري ، عيسى بن ناصر ، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية، مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة 1 مجلد ب ، عدد 43 ، 2015

- سعاد حافظي، مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 21-15 ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد الخاص ، 2023
- سفيان الشارف بن عطية ، مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسي وتحليلية خلال الفترة 2019-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26 ، 2021.
- محمد همكة ، قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جوان 2020.

التهميش :

- 1- فريدة عيادي، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57 ، العدد 4 ، 2020 ص 359 .
- 2- فريدة عيادي ، المرجع نفسه ، ص 360 .
- 3- المرجع نفسه ص 4-5.
- 4- سفيان الشارف بن عطية ، مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسي وتحليلية خلال الفترة 2019-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26 ، 2021 ، ص 41 .
- 5- سفيان الشارف بن عطية ، المرجع السابق، ص 40 .
- 6- احمد باشي ، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 2 ، 2003 ، ص 108
- 7- ربيع بوعريوة ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017 ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس، ص 7.
8. محمد همكة ، قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جوان 2020 ، ص 131
- 9- المرجع نفسه ، ص 131
- 10- القانون 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي
- 11- بيدي مدني ، مرجع سابق ص 158
- 12- أسماء حاجي - ناصر بوعزيز ، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 18 ، سنة 2017 ، ص 107
- 13- بيدي مدني ، الاعتماد التجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية ، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 المجلد 1 ، العدد ، سنة 2012 ، ص 158-159
- 14 - جميلة سعدي ، التسويق الزراعي في الجزائر واقع وأفاق ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6، ص 161 .

- ¹⁵ - فوزية موري ، عيسى بن ناصر ، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية، مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة 1 مجلد ب ، عدد 43 ، 2015 ، ص 472 .
- ¹⁶ - جميلة سعدي ، المرجع السابق، ص 160 .
- سعد حافظي، مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 21-15 ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ¹⁷ ، المجلد 3 ، العدد الخاص ، 2023 ، ص 267 .
- ¹⁸ - اسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 7 ، 2012 ، ص 8 .
- ¹⁹ - القانون 83-18 المؤرخ في 13- أوت-1983 يتعلق بجائزة الملكية العقارية الفلاحية ج ر عدد 34 الصادر في 08 أوت 1983 .
- ²⁰ - قانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطني وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .
- ²¹ - القانون 90-25 ، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ، المتضمن التوجيه العقاري ، ج ر عدد 49، الصادرة في 18 نوفمبر 1990 .
- ²² - قانون رقم 08-16 ، المؤرخ في 3 أوت 2008 ، يتضمن التوجيه الفلاحي ، ج ر عدد 46 الصادرة بتاريخ 5 أوت 2008 .
- ²³ - القانون 10-03 ، المؤرخ في 15 أوت 2010 ، الذي يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة ج ر عدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010 .
- ²⁴ - احمد باشي ، مرجع سابق ، ص 109
- ²⁵ - اسماعيل عرباجي، المرجع السابق ، ص 11-12 .
- ²⁶ - فريدة عيادي، المرجع السابق ، ص 365 .
- ²⁷ - حجلة سعيدة حازم، أمال بوسواك، صديقة بن مداني، واقع رقمنة اقطاع الفلاحي في الجزائر الآليات والسبل، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 130 .
- ²⁸ - حجلة سعيدة حازم، أمال بوسواك، صديقة بن مداني، المرجع السابق، ص 130 .
- ²⁹ - اسماعيل عرباجي، المرجع السابق ، ص 14 .